التحفيزات الجبائية كأداة لتشجيع البحث والتطوير والإبتكار: تحليل للتجارب الدولية والدروس المستفادة للجزائر

Tax Incentives as a Tool to Promote Research, Development, and Innovation: An Analysis of International Experiences and Lessons Learned for Algeria

قحقوحي طارق بن زياد[*1]، بن نوي مصطفى[2]

[1] مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية،جامعة غرداية، الجزائر،

gahgouhi.tarekbenziade@univ-ghardaia.edu.dz

[2] مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية،جامعة غرداية، الجزائر،

bennoui.mustafa@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/25 تاريخ القبول: 2025/06/27 تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الابتكار من خلال استعراض التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة لتطوير السياسات الضريبية في الجزائر. يعتمد البحث على التحليل المقارن لتجارب دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، مع التركيز على الفجوات الموجودة في النظام الضريبي الجزائري التي تعيق استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير. ومن خلال هذه الدراسة، يتم تقديم توصيات عملية لإعادة تصميم السياسات الجبائية، بما يعزز بيئة الابتكار ويدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: تحفيزات جبائية، إبتكار، بحث و تطوير.

تصنيفات JEL : H22، O31، O38.

Abstract:

This study aims to analyze the role of tax incentives in promoting innovation by examining successful international experiences and drawing lessons to enhance Algeria's tax policies. The research employs a comparative analysis of cases from countries such as the United States and France, focusing on the gaps in the Algerian tax system that hinder private sector investment in research and development. Based on these findings, the study provides practical recommendations for redesigning tax policies to foster a more innovation-friendly environment and support economic growth in Algeria.

Keywords: Tax incentives; innovation; Research and Development.

Jel Classification Codes : H22, O31, O38.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة جعلت من الابتكار عنصرًا أساسيًا لتعزيز النمو الاقتصادي والتنافسية الدولية. وتعد التحفيزات الجبائية إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمدها الحكومات لدعم البحث والتطوير، إذ تسهم في تخفيف الأعباء المالية على المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار في الابتكار. وقد أثبتت تجارب دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا أن السياسات الضريبية المصممة بفعالية يمكن أن تساهم في زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الابتكاري وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

في المقابل، لا تزال الجزائر تواجه تحديات في استخدام التحفيزات الجبائية كأداة لدعم الابتكار، حيث تعاني السياسات الضريبية من قصور في التصميم والتنفيذ، مما يؤثر على مشاركة القطاع الخاص في البحث والتطوير. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس التي يمكن أن تساهم في إعادة هيكلة النظام الضريبي الجزائري ليكون أكثر تحفيزًا للابتكار.

1.1 إشكالية الدراسة:

تشكل الفجوة بين التجارب الدولية الناجحة في استخدام التحفيزات الجبائية والواقع الجزائري تحديًا كبيرًا أمام تطوير منظومة الابتكار في الجزائر. ففي حين أظهرت تجارب دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا أن التحفيزات الجبائية يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في تشجيع استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير وتحسين الأداء الابتكاري، لا يزال الإطار الجبائي في الجزائر يعاني من قصور في التصميم والتنفيذ، مما يحدّ من فعالية هذه الأدوات في تحفيز الابتكار. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي التحفيزات الجبائية الفعالة التي يُمكن تبنيها في الجزائر لتعزيز الابتكار استنادًا إلى تجارب الدول الرائدة؟

و تتضمن هذه الاشكالية تساؤلين فرعيين :

- ما هي النماذج الدولية الناجحة في مجال التحفيزات الجبائية التي أثبتت فعاليتها في دعم أنشطة البحث والتطوير وتعزيز الابتكار؟
- كيف يمكن تكييف النظام الجبائي الجزائري للاستفادة من تلك النماذج الدولية وتحقيق تأثير إيجابي ملموس على الأداء الابتكاري الوطني؟

2.1 فرضيات الدراسة:

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة فروض الدراسة كالأتي :

- يمكن أن يؤدي تكييف النماذج الدولية الناجحة للتحفيزات الجبائية مع الخصوصيات الجزائرية إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير وتحسين الابتكار.
- تؤكد التجارب الدولية، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم الابتكار، مما يعزز إمكانية تطبيق استراتيجيات مشابهة في الجزائر.
- يساهم تكييف النظام الجبائي الجزائري وفقًا للدروس المستفادة من التجارب الدولية في تحسين فعالية التحفيزات الجبائية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الابتكار.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل النماذج الدولية الناجحة للتحفيزات الجبائية في دعم الابتكار، مع تسليط الضوء على تجارب دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا؛
- تقييم الوضع الحالي للنظام الجبائي في الجزائر وآثاره على استثمارات القطاع الخاص في البحث والتطوير؛
- إستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية وتحديد الجوانب التي يمكن تكييفها مع السياق الجزائري؛
- تقديم توصيات عملية لتعديل السياسات الجبائية في الجزائر بهدف تعزيز البيئة الابتكارية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في أنشطة البحث والتطوير و الإبتكار.

4.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل الحاجة الملحة لإعادة النظر في السياسات الجبائية لتشجيع الابتكار في الجزائر. إذ تشكل الفجوة بين التجارب الدولية الناجحة والواقع المحلي تحديًا يؤثر على استثمار القطاع الخاص في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو الابتكار والتنافسية الاقتصادية. تسهم النتائج المتوقعة في تعزيز البيئة الابتكارية وتوفير إطار يدعم الاستثمارات الخاصة، ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في البلاد.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ودراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال التحفيزات الجبائية ودورها في تعزيز الابتكار، مع التركيز على السياسات المعتمدة في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا. كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن، حيث تتم مقارنة هذه النماذج الدولية بالسياسات الجبائية المطبقة في الجزائر، بهدف تحديد الفجوات واستخلاص الدروس المستفادة.

وتعتمد الدراسة على البيانات الثانوية، بما في ذلك التقارير الدولية، الدراسات السابقة، والقوانين الضريبية ذات الصلة، مما يسمح بتحليل واقع التحفيزات الجبائية في الجزائر وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، تسهم في تطوير النظام الجبائي وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الابتكار.

2. التحفيزات الجبائية والابتكار:

سيتم تناول متغيرات الدراسة وفق مايلي:

1.2 التحفيزات الجبائية:

ترتبط التحفيزات الجبائية بعدة مفاهيم سنتناول أهمها كما يلي:

1.1.2 مفهوم التحفيزات الجبائية:

تُعتبر التحفيزات الجبائية من الأدوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول لتوجيه السلوك الاقتصادي للأفراد والشركات نحو تحقيق أهداف معينة. وتُعرف على أنها تخفيض في معدل الضرائب أو القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية، تُمنح للمستفيدين بشرط التزامهم بمجموعة من المعايير المحددة (زينات، 2017، صفحة 112)،كما تُعدّ إجراءات ضمن السياسة الاقتصادية تهدف إلى دفع الفاعلين الاقتصاديين نحو تبني سلوكيات معينة قد لا يكون لديهم وعي بأهميتها أو رغبة في تبنيها، ويتم ذلك من خلال تقديم تحفيزات تشمل، في الغالب، تخفيض معدلات الضرائب أو تخفيف الالتزامات الجبائية، شريطة امتثال المستفيد للضوابط التي تحددها الدولة (لسلوس، بربار، و تمار، 2012، صفحة 50)، ويشير هذا المفهوم أيضاً إلى تنازل الدولة عن جزء من إيراداتها الضريبية عبر تقديم دعم مالي غير مباشر لبعض الفاعلين الاقتصاديين، بهدف تشجيعهم على سلوك اقتصادي معين، بشرط استيفائهم لمتطلبات محددة تضعها الدولة، مثل طبيعة النشاط، موقعه، وإطاره القانوني، وذلك في إطار تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (لوالبية و مسعودي، 2020، صفحة 27).

استنادًا إلى ماسبق يمكننا تعريف التحفيزات الجبائية بأنها تخفيضات أو إعفاءات ضريبية تمنحها الدولة بهدف تشجيع نشاط اقتصادي أو اجتماعي معين، حيث تسعى من خلالها لتحقيق منافع على المدى الطويل، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، دون أن يكون الهدف بالضرورة تحقيق إيرادات مستقبلية، بل قد يكون التركيز على تحسين الوضع الاجتماعي أو دفع النمو في قطاعات معينة.

2.1.2 أشكال التحفيزات الجبائية: توجد عدة أشكال تلخص كالآتي

أولا: الإعفاء الضريبي

تعني إسقاط حق الدولة في تحصيل جزء من الضرائب المستحقة على المكلف مقابل التزامه بممارسة نشاط معين خلال فترة زمنية محددة، ويمكن أن يكون الإعفاء كليًا أو جزئيًا (زيدان، 2022، صفحة 153)

ثانيا: التخفيضات الضريبية

تقليص المبالغ الضريبية المستحقة شريطة الالتزام ببعض الشروط والضوابط، مثل إعادة استثمار الأرباح المحققة (زيدان، 2022، صفحة 153)؛

ثالثا: نظام الاهتلاك يعد نظام الاهتلاك أداةً ضريبية هامة تؤثر مباشرةً على النتيجة المالية للمؤسسة من خلال تحديد القسط السنوي للاهتلاك. يعتمد حجم هذا القسط على النظام المتبع؛ فكلما كان القسط أكبر، انخفضت الضرائب المفروضة على المؤسسة. وفقًا للنظام المالي المحاسبي الجزائري، يُسمح باستخدام أربع طرق للاهتلاك: الخطية، التناقصية، وحدات الإنتاج، والتزايدية. يعرّف الاهتلاك بأنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأي أصل، سواء كان ماديًا أو معنويًا، ويتم احتسابه كعبء محاسبي على المؤسسة (لوالبية و مسعودي، 2020، صفحة 30)؛

رابعا: ترحيل خسائر السنوات السابقة الى السنوات اللاحقة

هي وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن الخسائر لسنوات سابقة يتم تحميلها لسنوات لاحقة (زيدان، 2022، صفحة 154)؛

خامسا: المعدلات التمييزية

هي جدول لأسعار ضريبية تعتمد على معدلات مرتبطة بنتائج معينة للنشاط الاقتصادي. ترتبط هذه المعدلات بشكل عكسي مع حجم النشاط أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث يرتفع المعدل تدريجيًا كلما انخفضت نتائج نشاط الاستثمار، والعكس صحيح (بن حنة و قمان، 2024، صفحة 168)؛

سادسا: القرض الضريبي

هو حق ضريبي يتمتع به المكلف بالضريبة، ويُعتبر قابلًا للتحويل إلى ضريبة أخرى وفقًا لضوابط معينة. يتم استثناؤه من المبالغ الضريبية المستحقة إذا كانت قيمته أقل من الضرائب الواجبة الدفع، وفي حال كان أكبر من الضرائب المستحقة، يصبح المكلف في حالة قرض قابل للاسترجاع (بن حنة و قمان، 2024، صفحة 168)؛

3.1.2 أهداف التحفيزات الجبائية :

تسعى الدول من خلال تطبيق التحفيزات الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (لوالبية و مسعودي، 2020، صفحة 28):

أولا: الأهداف الاقتصادية

- تشجيع الاستثمار وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية، حيث تساهم التحفيزات الضريبية في تحفيز التركيز الرأسمالي من خلال تقليص العبئ الضريبي؛
- دعم الواردات من المستلزمات الرأسمالية الأساسية لتعزيز عملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلاتها؛
- زيادة تنافسية السلع الوطنية في مواجهة السلع الأجنبية، إذ أن استفادة المشاريع من التحفيزات الضريبية تجعل أسعار السلع المصدرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية؛

ثانيا: الأهداف المالية

- توسيع الوعاء الضريبي،حيث تهدف التحفيزات الضريبية إلى زيادة عدد الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة مستقبلاً، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية الموجهة لخزينة الدولة.
-استعادة الإيرادات الضريبية بشكل غير مباشر، عبر الأثر الإيجابي للنمو الناتج عن المشاريع المدعومة جبائيًا، والذي يُولّد موارد جديدة من ضرائب الأرباح والعمالة والقيمة المضافة.

ثالثا: الأهداف الاجتماعية

- امتصاص البطالة: تسهم التحفيزات الضريبية في الحد من البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة. فالمؤسسات التي تستفيد من هذه التحفيزات تحقق وفورات ضريبية تمكنها من إعادة استثمارها وتشغيلها، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل جديدة ويساهم في تقليص البطالة على المستوى الوطني؛
- تحقيق التوازن الجهوي: يتم هذا الهدف من خلال تقديم حوافز ضريبية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة التي تحتاج إلى تنمية، بهدف تقليص الفجوة الاقتصادية بينها وبين المناطق الأكثر تطورًا.
- التوزيع العادل للدخل: تساهم التحفيزات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الإيرادات الناتجة عن الضرائب على مختلف القطاعات التي تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، مثل الصحة والتعليم والمرافق العامة.

4.1.2 العوامل المحددة لفعالية التحفيزات الجبائية:

إن فعالية التحفيزات الجبائية في تحقيق أهدافها رهينة بجملة من العوامل التي لا تتعلق فقط بطبيعة الحافز أو نسبته، بل بالإطار الذي يُطبق ضمنه، والذي يجمع بين عناصر الحوكمة والبيئة الاقتصادية والمؤسساتية. ويمكن تصنيف أهم هذه العوامل إلى ما يلي:

أولا: عوامل مرتبطة بالحوكمة

تُعد الحوكمة الفعّالة أحد الشروط الأساسية لضمان نجاعة التحفيزات الجبائية، إذ تؤثر بشكل مباشر على تصميمها، وتطبيقها، ومراقبتها. ويُمكن تحديد أبرز العوامل المرتبطة بالحوكمة وفقًا لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي**(Pecho, Markov, Wood, Auclair, & Velayos, 2024)** على النحو التالي:

- **الإطار المؤسساتي والتنسيق بين الجهات**: تعاني العديد من الدول النامية من ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمنح التحفيزات، مثل وزارات المالية والهيئات الجبائية وهيئات الاستثمار. يُوصى باعتماد مقاربة شاملة للحكومة، عبر إنشاء منصات للحوار وتبادل المعلومات بين هذه الجهات لتوحيد الجهود
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يُعد نشر تقارير دورية عن تكاليف التحفيزات الضريبية (الإيرادات المتخلّفة) وعن المستفيدين منها أداة فعالة لتعزيز الرقابة البرلمانية والمجتمعية، ويساهم في تقليص فرص الفساد وسوء التوزيع
- **الإطار التشريعي الواضح** :يوصي التقرير بضرورة تقنين التحفيزات ضمن قانون موحد، مع تضمين بنود زمنية محددة وآليات لاسترجاع الامتيازات في حال عدم الامتثال ، مما يقلل من الهدر المالي ويحد من استغلال الثغرات القانونية

ثانيا: العوامل المرتبطة بالبيئة

ترتبط فعالية التحفيزات الجبائية ارتباطًا وثيقًا بجملة من العوامل البيئية التي تُشكّل السياق الاقتصادي والمؤسسي الذي تُمارَس فيه هذه السياسات، ويمكن تلخيصها كما يلي: **(Abille & Mumuni , 2023)**

- **جودةالبيئة المؤسسية:** تؤثر فعالية الحكومة، سيادة القانون، مكافحة الفساد، وجودة التشريعات بشكل حاسم في مدى فاعلية التحفيزات الجبائية. فالاستثمار لا يستجيب فقط للمزايا الجبائية بل أيضًا لطبيعة المناخ المؤسسي الذي يُطبق فيه هذا الامتياز.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** بيّنت الدراسة أن مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" لا يكفي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا إذا ترافق مع مستوى مرتفع من الحوكمة. بمعنى أن العلاقة التكميلية بين المؤشرين هي ما يحفّز الاستثمار، وليس أي منهما منفردًا.
- **الاستقرار الاقتصادي الكلي**: الاستقرار الكلي، مثل انخفاض التضخم واستقرار العملة والسياسات الاقتصادية القابلة للتنبؤ، يُعد شرطًا مكمّلًا للتحفيزات الضريبية ويزيد من فعاليتها في تحقيق أهدافها.

2.2 الإبتكار:

1.2.2 تعريف الإبتكار:

الابتكار يُعرَّف بأنه عملية تطوير وتطبيق الأفكار الجديدة داخل المؤسسة، تبدأ من توليد الفكرة وصولاً إلى إدراك قيمتها واستثمارها بما يخدم أهداف المؤسسة ومن ثم تنفيذها عمليًا (مراد، 2018، صفحة 14)، كما يشير دامانبور (1991) إلى أنه نظام إداري مبتكر أو خطة أو برنامج جديد يُعنى بأعضاء المؤسسة (ترغيني، 2020، صفحة 136)، وفي سياق آخر تُعرّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الابتكار بأنه العملية التي تشمل كافة الخطوات العلمية والتقنية والتجارية والمالية اللازمة لتطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة بنجاح، مع تضمين الاستخدام التجاري لأساليب أو عمليات أو معدات جديدة أو محسنة، أو اعتماد طرق مبتكرة في تقديم الخدمات الاجتماعية، على أن البحث والتطوير يمثل مرحلة واحدة فقط ضمن هذه العملية (مراد، 2018، صفحة 15).

مما سبق يمكننا تعريف الابتكار على انه عملية متكاملة تبدأ بتوليد الأفكار الجديدة وتطويرها بشكل منهجي، تليها عملية تطبيق عملي وتحويلها إلى حلول أو منتجات تخلق قيمة مضافة وتعزز القدرة التنافسية للمؤسسة. يشمل الابتكار بعداً تقنياً وإدارياً، حيث يتضمن ليس فقط البحث والتطوير بل أيضاً تحسين العمليات واعتماد أساليب جديدة في تقديم المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات السوق بفعالية.

2.2.2 أنواع الإبتكار:

اختلف الباحثون في تصنيفهم لانواع الابتكار ، في مقالنا سنركز على تصنيف الابتكار حسب صنفين نوجزهما كالتالي (Amghar, Hassaine, & kazi, 2018, pp. 251-252) :

أولا: حسب طبيعة الابتكار

- الابتكار التسويقي
- ابتكار العمليات

- الإبتكار التنظيمي
- ابتكار المنتجات

- ثانيا: حسب درجة الإبتكار

يتعلق بمدى أو درجة التغيير الذي يحدثه الابتكار و يصنف حسب الدرجة إلى :

- إبتكار راديكالي (الجذري)
- إبتكار تدريجي

- ثالثا: الأدبيات التطبيقية للتحفيزات الجبائية و الإبتكار

في هذا الجزء من دراستنا سوف نقوم بعرض الأدبيات السابقة التي درست العلاقة بين التحفيزات الجبائية بمختلف انواعها و الابتكار ، و تحليل و تقييم أهم النتائج التي خلصت إليها الأدبيات السابقة.

1.3 دراسة (Bronwyn & Van Reenen, 2000):

حيث استعرضا تأثير التحفيزات الجبائية على البحث والتطوير، حيث تشير إلى أن الإعفاءات الضريبية تساهم في زيادة استثمارات الشركات في الابتكار، إذ يؤدي كل دولار من الائتمان الضريبي إلى زيادة مماثلة في الإنفاق على البحث والتطوير. ومع ذلك، تواجه بعض النظم الضريبية تحديات مثل التعقيد الإداري وسوء استغلال الحوافز، مما يحد من فعاليتها. كما تُظهر التجربة الدولية تفاوتًا في فعالية السياسات بين الدول، حيث تتميز الولايات المتحدة وفرنسا وكندا بأنظمة تحفيزية أكثر كفاءة مقارنة بدول أخرى. توصي الدراسة بتصميم سياسات ضريبية أكثر وضوحًا ومرونة، وتعزيز الشفافية وآليات التقييم لضمان تحقيق الابتكار الحقيقي والاستفادة القصوى من الحوافز الجبائية.

2.3 دراسة (Bloom, Griffith, & Van Reenen, 2002):

أجرت هذه الدراسة تحليلًا لمدى تأثير التحفيزات الجبائية على الإنفاق في البحث والتطوير، باستخدام بيانات لوحة لـ 9 دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1979–1997. اعتمد الباحثون نموذجًا اقتصادياً يربط بين تكلفة البحث والتطوير (بعد الحوافز) ومستوى الإنفاق الفعلي، مع التحكم فيالثوابت القطرية والصدمات العالمية.

توصلت النتائج إلى أن خفض تكلفة البحث والتطوير بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة في الإنفاق بنسبة 1% على المدى القصير، وتصل إلى حوالي 10% على المدى الطويل، بما يعكس مرونة تقارب الواحد

على المدى البعيد. خلصت الدراسة إلى أن الحوافز الجبائية أداة فعالة لدفع الاستثمار في البحث، شرط مراعاة الخصوصيات القطاعية والجغرافية في تصميم السياسات.

3.3 دراسة (Crespi, Giuliodori, Giuliodori, & Rodriguez, 2016):

تُقيّم هذه الدراسة فعالية الحوافز الجبائية في دعم الابتكار بالأرجنتين، من خلال تحليل بيانات لوحة من المسح الوطني للابتكار، مدعّمة بمعلومات حول البراءات. اعتمد الباحثون تصميمًا شبه تجريبيًا عبر تقنية الانقطاع الانحداري لاستغلال تغيير حاد في أهلية الاستفادة من الحوافز بناءً على نمو نفقات البحث.

أظهرت النتائج أن الشركات التي أصبحت مؤهلة شهدت زيادة واضحة في إنفاق البحث والتطوير، مع مرونة سعرية تقدر بـ -1.5، ومرونة أعلى للإنفاق على السلع الرأسمالية (≈2.33). كما سُجل تحسّن في جودة البراءات، خاصة لدى المؤسسات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. خلُصت الدراسة إلى أن الحوافز الجبائية فعالة في تحفيز الابتكار، لكنها بحاجة إلى إعادة توجيه لزيادة تأثيرها على الإنفاق البحثي المباشر.

4.3 دراسة (Akcigit, Grigsby, Nicholas, & Stantcheva, 2018):

حللت هذه الدراسة تأثير الضرائب على الابتكار في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين، بالاعتماد على لوحة بيانات واسعة للمخترعين وسجلات البراءات من عام 1920، إضافة إلى بيانات مفصّلة حول الضرائب الفيدرالية والولائية. أظهرت النتائج أن زيادة بنسبة 1% في الضرائب تؤدي إلى انخفاض يتراوح بين 0.8% و2.8% في عدد البراءات، بحسب نوع الضريبة (شخصية أو على الشركات). لم تتأثر جودة الابتكارات بشكل واضح، لكن لوحظت حساسية أكبر للضرائب لدى المخترعين داخل الشركات مقارنة بالمستقلين، كما أثّرت الضرائب على قرارات الانتقال الجغرافي نحو ولايات ذات ضرائب أقل. توصي الدراسة بإعادة تصميم السياسات الجبائية للحد من أثرها السلبي على ديناميكية الابتكار.

5.3 دراسة (Binbin , Baixue , shi, & jingjing, 2020):

تدرس هذه الورقة أثر التحفيزات الضريبية على الابتكار في الصين باستخدام تصميم الانقطاع الانحداري، مستفيدة من تعديل قانوني في 2006 رفع سقف خصم ضريبي إضافي بنسبة 150% على إنفاق البحث والتطوير. قارنت الدراسة بين الشركات التي أصبحت مؤهلة بعد التعديل وتلك التي بقيت غير مؤهلة، لتحديد التأثير السببي.

أظهرت النتائج أن الشركات المعالجة زادت إنفاقها على البحث والتطوير، مع انخفاض في العبء الضريبي وارتفاع في التكاليف التشغيلية، إلى جانب تحسّن نوعي في الابتكارات المنتَجة كما يظهر من

البراءات والاستشهادات. تُقدَّر مرونة سعر البحث بـ -1.5، ما يدل على فعالية الحوافز الضريبية في تحفيز الاستثمار الابتكاري.

باختصار، تُظهر الأدبيات السابقة أن التحفيزات الجبائية تُعتبر أداة فعالة في زيادة استثمارات البحث والتطوير والابتكار، إذ تؤدي إلى نمو ملحوظ في الإنفاق الابتكاري وتُحدث فروقات في توزيع جودة الابتكار وموقع المخترعين. كما أن النتائج تختلف باختلاف نوع الإنفاق (سواءً في مجال البحث والتطوير البحت أو استثمارات السلع الرأسمالية) وحسب خصائص الشركات والقطاعات. تُبرز هذه الدراسات أهمية تصميم سياسات ضريبية أكثر تحديدًا لتلبية احتياجات الأنظمة الابتكارية المتنوعة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وتشكل هذه النتائج الأساس الذي يستند إليه بحثنا، حيث نسعى إلى سد الفجوة بين التجارب الدولية وتطبيقها في السياق المحلي لتطوير نموذج تحفيزي أكثر فاعلية.

4. التحفيزات الجبائية لدعم الابتكار (التجارب الدولية والو اقع الجز ائري):

تشكل التجارب الدولية في مجال التحفيزات الجبائية أمثلة نموذجية على كيفية استخدام السياسات الضريبية لتحفيز استثمارات البحث والتطوير وتعزيز النشاط الابتكاري. وفيما يلي نناقش تجربتي الولايات المتحدة و فرنسا و مقارنتها مع الجزائر.

1.4 تجربة الولايات المتحدة الامريكية: برنامج R&D Tax Credit

يُعتبر النظام الأمريكي من أوائل النظم التي اعتمدت آلية التحفيزات الجبائية للبحث والتطوير، ويستند ذلك بشكل أساسي إلى المادة 41 من قانون الضرائب الداخلي **(SEC. 41. CREDIT FOR INCREASING RESEARCH ACTIVITIES)** التي تُعرف بائتمان البحث والتطوير.

1.1.4 الإطار القانوني لبرنامج R&D Tax Credit:

يُستند برنامج R&D Tax Credit في الولايات المتحدة أساسًا إلى المادة 41 من قانون الضرائب الداخلي **(sec. 41. credit for increasing research activities)** و التي تنص على إمكانية حصول الشركات على ائتمان ضريبي مقابل الإنفاق المؤهل على البحث والتطوير. يشترط القانون أن تكون الأنشطة البحثية:

- قائمة على أسس علمية ومنهجية؛
- تهدف إلى حل مشكلات تقنية غير معروفة؛
- تُساهم في تطوير منتجات أو عمليات جديدة أو تحسين العمليات القائمة؛

وتتم بطريقة منهجية تشمل التجربة والاختبار **(Bloomberg Tax, 2024)** .

2.1.4 ألية عمل البرنامج (Bechtold, 2024) :

يُوفر برنامج ائتمان البحث والتطوير (R&D Tax Credit) حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، حيث يسمح لها بتخفيض التزاماتها الضريبية بناءً على نفقاتها المؤهلة.

ويُوجد طريقتان رئيسيتان لحساب الائتمان الضريبي:

الطريقة التقليدية(Regular Credit Method - RRC) و الطريقة المبسطة البديلة (Alternative Simplified Credit – ASC):

أولا-الطريقة التقليدية: تُعرف هذه الطريقة أيضًا باسم "طريقة القاعدة الأساسية التاريخية"، وتعتمد على مقارنة الإنفاق الحالي على البحث والتطوير بمتوسط إنفاق تاريخي خلال فترة مرجعية محددة (عادةً بين عامي 1984 و1988). وتُستخدم هذه الطريقة غالبًا للشركات الكبيرة التي تمتلك بيانات تاريخية موثوقة.

طريقة الحساب :

أ. حساب نسبة البحث والتطوير التاريخية: تُحسب كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة المرجعية (1984–1988)، إذا لم يكن لدى الشركة بيانات تاريخية، يتم استخدام نسبة افتراضية (عادةً 3%).

ب. تحديد القاعدة الأساسية (Base Amount):

القاعدة الأساسية = نسبة البحث والتطوير التاريخية ×متوسط الإيرادات السنوية.

ج. احتساب الائتمان الضريبي:

الائتمان=20% × (الإنفاق الحالي على البحث والتطوير−القاعدة الأساسية).

ثانيا-الطريقة المبسطة البديلة: تمت إضافة هذه الطريقة في عام 2006 لتوفير آلية حساب أكثر سهولة مقارنةً بالطريقة التقليدية، حيث لا تعتمد على بيانات قديمة بل تأخذ بعين الاعتبار متوسط الإنفاق على البحث والتطوير خلال السنوات الثلاث السابقة فقط. وتُفضل هذه الطريقة للشركات الناشئة أو تلك التي لا تمتلك بيانات تاريخية موثوقة.

طريقة الحساب :

أ. حساب متوسط إنفاق البحث والتطوير للسنوات الثلاث السابقة = (إنفاق السنة 1 + إنفاق السنة 2 + إنفاق السنة 3) / 3.

ب. تحديد القاعدة المبسطة = متوسط الإنفاق على البحث و التطوير كما في الخطوة أ * 0.5.

ج. حساب الائتمان = (إنفاق السنة الحالية – القاعدة المبسطة) * نسبة الإئتمان و هي 14% .

تشير الدراسات التي اعتمدت على بيانات من عام 1984 فصاعدًا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن كل دولار واحد من الائتمان الضريبي لأنشطة البحث والتطوير أسهم في زيادة إنفاق الشركات على الأبحاث المؤهلة بدولار إضافي. كما أظهرت دراسات أخرى أن خفض التكلفة الصافية للبحث بعد الضرائب بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على البحث بنسبة تتراوح بين 2% و5% (فتيحة ، 2022)، هذا و تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استثمارًا في البحث والتطوير، حيث بلغ إنفاقها على هذا القطاع 3.59% من الناتج المحلي الإجمالي في عام **(oecd, 2024)**2022، مما يجعلها واحدة من الدول الرائدة عالميًا في هذا المجال. كما أنها تتصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقًا بالدولار، حيث بلغ إجمالي استثماراتها في البحث والتطوير 761 مليار دولار خلال نفس العام **(oecd, 2025)**، متفوقةً على جميع الدول الأخرى.

إلى جانب ذلك، تمتلك الولايات المتحدة أحد أعلى معدلات الباحثين، حيث بلغ عددهم 4452 باحثًا لكل مليون نسمة في عام 2021 **(world bank group, 2024)**، ما يعكس قوة بنيتها التحتية في مجال البحث العلمي. كما تأتي ضمن قائمة أكبر عشر دول في تصدير التكنولوجيا المتقدمة، حيث بلغت قيمة صادراتها 208مليارات دولار سنة 2023 **(world bank group, 2025)**، ما يبرز الدور الكبير الذي تلعبه في الابتكار التكنولوجي.

وفيما يخص الملكية الفكرية، تحقق الولايات المتحدة إيرادات ضخمة من مبيعات حقوق الاستخدام، إذ سجلت عائدات تجاوزت 134مليار دولار **(world bank group, 2025)**، ما يضعها في مقدمة الدول المستفيدة من الابتكارات المسجلة . كما أنها من بين أكثر الدول تسجيلًا لبراءات الاختراع في Triadic Patent Families، حيث بلغ عدد البراءات المسجلة 14,341 براءة اختراع في عام 2021 **(oecd, 2025)**.

2.4 التحفيزات الجبائية للبحث و التطوير و الابتكار في فرنسا برنامج "ائتمان ضريبة البحث " (CIR):

تُعد فرنسا من أكثر الدول تقدمًا في دعم البحث والتطوير (R&D) من خلال التحفيزات الضريبية، حيث يُعتبر ائتمان ضريبة البحث (Crédit d'Impôt Recherche - CIR) الأداة الأساسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية لتشجيع الشركات على الاستثمار في الابتكار. يهدف البرنامج إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز البحث العلمي والتكنولوجي.

1.2.4 الإطار القانوني و التاريخي للبرنامج:

يعد ائتمان ضريبة البحث (Crédit d'Impôt Recherche - CIR) أحد أهم الحوافز الضريبية في فرنسا، حيث يهدف إلى دعم البحث والتطوير (R&D) وتعزيز القدرة التنافسية للشركات. على مدى العقود الماضية، خضع البرنامج لسلسلة من التعديلات القانونية التي ساهمت في تطويره وتوسيع نطاقه، نوجز أبرزها كالتالي:

- **1983**: التأسيس الأولي أُنشئ CIR بموجب قانون المالية لعام 1983 لدعم أجور الباحثين، وكان يركز فقط على تكاليف العمالة في البحث والتطوير و تم إدراجه رسميًا في المادة 244 مكرر ب من القانون الضريبي الفرنسي **(legifrance, 2025)**
- **2004**: توسيع النطاق حيث وسّع قانون المالية لعام 2004 نطاق النفقات المؤهلة لتشمل المعدات والتكاليف التشغيلية، إضافةً إلى التعاقدات البحثية مع الجامعات و تم تخفيض نسبة الائتمان إلى 30 %، مع وضع سقف سنوي قدره 100مليون يورو أما ما يتجاوز سقف 100 مليون فتطبق عليه نسبة 5 % ، و ترفع نسبة الائتمان إلى 50 % في بعض المناطق الخاصة أو ما يعرف بالأقاليم الفرنسية ما وراء البحار **(legifrance, 2025)** .

2.2.4 ألية عمل البرنامج :

يحسب مبلغ الإئتمان بضرب النفقات على البحث و التطوير في معدل الإئتمان و الذي هو نسبة 30% بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات مبلغ 100 مليون يورو ، و في حال تجاوزت تلك النفقات 100 مليون يورو ، فإن المبلغ الذي تجاوز السقف يضرب في 5% التي تصبح هي نسبة الإئتمان.

تُعد فرنسا واحدة من أكثر الدول استثمارًا في البحث والتطوير، حيث بلغ إنفاقها في هذا المجال 2.18% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 **(oecd, 2024)**، مما يعكس اهتمامها الكبير بتطوير الابتكار وتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة. كما أنها من بين الدول الأكثر إنفاقًا بالدولار على البحث والتطوير، إذ وصلت استثماراتها إلى 63مليار دولار خلال نفس العام **(oecd, oecd, 2025)**.

تحتل فرنسا أيضًا مرتبة متقدمة عالميًا في عدد الباحثين، حيث بلغ عددهم 5175باحثًا لكل مليون نسمة في عام 2021 **(world bank group, 2024)**، ما يبرز قوة قطاعها العلمي وقدرتها على دعم الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، تُصنف ضمن أكبر عشر دول في تصدير التكنولوجيا المتقدمة، حيث تجاوزت قيمة صادراتها 115مليار دولار في عام 2023 **(world bank group, 2025)**، ما يعكس دورها البارز في الصناعة التكنولوجية المتطورة .

وفيما يتعلق بالملكية الفكرية، تعد فرنسا من بين الدول التي تحقق إيرادات كبيرة من مبيعات حقوق استخدام الملكية الفكرية، حيث بلغت العائدات 133مليار دولار **(world bank group, 2025)**، ما يعكس مدى استثمارها في حماية الابتكارات واستغلالها اقتصاديًا. كما أنها من بين الدول التي تمتلك عددًا كبيرًا من براءات الاختراع المسجلة ضمن Triadic Patent Families، حيث سجلت حوالي 2000براءة اختراع في عام 2021 **(oecd, 2025)** ، ما يثبت دورها في الابتكار العالمي.

3.4 و اقع التحفيزات الجبائية في مجال الابتكارفي الجز ائر:

1.3.4 التحفيزات الجبائية الموجهة للإبتكار:

الجزائر و كغرار معظم دول العالم تقدم تحفيزات جبائية لتشجيع الإبتكار ، حيث ينص قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2025 و تحديدا المادة 147 مكرر 2 و المحدثة بموجب المادة 10 من قانون المالية 2025 (المادة 147 مكرر، 2025) و التي تنص كالاتي :

"تستفيد الاعباء المدفوعة ضمن أنشطة البحث و التطوير و الابتكار داخل المؤسسة، و أيضا تلك الدفوعة في إطار برامج الإبتكار المفتوح ، و المحققة مع المؤسسات الناشئة أو حاضنات الأعمال من تخفيض عند تحديد الربح الخاضع للضريبة و يشمل هذا التخفيض الاعباء المذكورة أعلاه ، في حدود 30 % من الربح المحاسبي، على أن لا يتجاوز المبلغ المخفض حدود 200.000.000 دج، و إذا كانت الاعباء الدفوعة تتعلق بالبحث و التطوير و الإبتكار المفتوح في آن واحد لا يمكن أن يتجاوز التخفيض 30% و من الربح المحاسبي، في حدود سقف 200.000.000 دج" .

"تحدد أنشطة البحث و التطوير و الابتكار داخل المؤسسة و كذا النفقات المدفوعة كنفقات بحث و تطوير و تلك الدفوعة ضمن برامج الابتكار المفتوح بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المكلف باقتصاد المعرفة و وزير البحث العلمي" .

2.3.4 التحفيزات الجبائية الموجهة للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال:

في إطار دعم الابتكار، اعتمدت الجزائر منذ سنوات سياسة جديدة ترتكز على تشجيع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال بإعتبارهما نموذجا مهما لتطوير الإبتكار، من خلال منحها جملة من الامتيازات الجبائية نذكر أهمها كالأتي:

- إعفاء المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد .

- إعفاء المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" الخاضعة للنظام الجزافي، من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد .
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المعدات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.
- حسب المادة 39 من قانون المالية 2025 تعفى من رسوم التحويل للشركات الحاصلة على علامة "شركة ناشئة" أو "حاضنة أعمال" عند شراء أصول أو عقارات مخصصة للأنشطة الصناعية. يعكس هذا الإجراء التزام الدولة بتشجيع المقاولاتية وتوفير بيئة داعمة للابتكار.
- إعفاء الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2) ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة.
- وفقاً للمادة 41 من قانون المالية لسنة 2025، تم إعفاء جميع العقود من رسوم التسجيل والمتعلقة بتأسيس الشركات التي ينشئها الحاصلين على علامة "مشروع مبتكر". يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع تأسيس الشركات وتعزيز الابتكار والمقاولاتية.

3.3.4 و اقع الإبتكار في الجز ائر:

في سنة 2017 بلغ الإنفاق على البحث و التطوير في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي 0.5% في حين بلغ المتوسط العالمي في السنة ذاتها 2.2 **% (world bank groupe, data bank, 2024)**، حيث تتحمل الدولة 90 **%** من اجمالي الإنفاق على البحث و التطوير، في حين بلغت طلبات تسجيل براءات الاختراع في الجزائر من الفترة من 2011 إلى 2023 في المتوسط 361 طلب براءة إختراع بحد أدنى 132 طلب سنة 2011 و حد أعلى 1300 طلب في سنة 2023 (المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، 2025)، في حين كان المتوسط العالمي في سنة 2019 هو 20787 طلب براءة إختراع على أساس 107 دولة (فتيحة ، 2022، صفحة 796)، و بالنظر الى مؤشر الابتكار العالمي نجد أن الجزائر تحتل المراتب الاخيرة من بين 115 دولة حيث احتلت الجزائر المرتبة 115 من أصل 133 دولة سنة 2024، هذا ما ترتب عليه انه خلال الفترة من 2014 إلى 2017 كان متوسط صادرات الجزائر من التكنولوجيا المتقدمة بلغ 5.113.987 دولار بحد أدنى 2.549.728 دولار سنة 2015 و حد أعلى 9.028.313 دولار سنة 2017 **(world bank groupe, 2025)**، في حين كان المتوسط العالمي لسنة 2017 اكثر من 2 مليار دولار، كما أن قيمة تلك الصادرات من كنسبة من إجمالي الصادرات الصناعية بلغ نسبة 1% سنة 2017 في حين كان المتوسط العالمي في نفس السنة هو 20.6%، أما بما يتعلق بمتحصلات رسوم إستخدام حقوق

الملكية الفكرية فكانت متحصلات الجزائر لسنة 775.000 دولار في حين كان متوسط المتحصلات العالمي في السنة ذاتها أكثر من 486 مليار دولار.

هذه البيانات و المؤشرات تظهر تأخر الجزائر على ركب الدول المتقدمة و حتى النامية في الابتكار، و هو ما يستوجب إعادة النظر في السياسات الحالية الهادفة لدعم الابتكار ، و التركيز أكثر على تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في البحث و التطوير وهذا ما تتحمله السياسات الجبائية لأنها تلعب الدور الاكبر في تشجيع إنفاق القطاع الخاص على البحث و التطوير في ضوء قصور انفاق القطاع العام ، لكن بدون التخطيط و التصميم الدقيق لتلك السياسات يمكن أن تكون عواقبها غير محمودة لذا يجب اتساق السياسات الضريبية الموجهة للبحث و التطوير و الابتكار مع السياسات الضريبية العامة (فتيحة ، 2022، صفحة 805).

4. الخاتمة:

تلعب السياسات الجبائية دورًا محوريًا في تحفيز التنمية التكنولوجية وتعزيز الابتكار، إذ أثبتت التجارب الدولية أن التحفيزات الجبائية تُعد أداة أكثر فاعلية مقارنةً بالحوافز المالية المباشرة؛ نظرًا لقدرتها على دعم استدامة الاستثمار في البحث والتطوير. رغم الجهود المبذولة في الجزائر لدعم الابتكار عبر السياسات الضريبية، إلا أن النتائج لم ترقَ إلى المستوى المطلوب، كما تُظهر المؤشرات انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل هذه الأنشطة. يعود ذلك إلى قصور في تصميم وتنفيذ السياسات المالية والجبائية، فضلاً عن محدودية الإنفاق الحكومي في هذا المجال.

وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة لتبني نموذج جديد يقوم على تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في البحث والابتكار. تُظهر التجارب الدولية أن معالجة نفقات البحث والتطوير من خلال الحوافز الضريبية يُمكن أن تُحدث فارقًا ملموسًا في دعم الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية. بناءً على تجارب الولايات المتحدة وفرنسا، يقترح الباحثون لصانعي السياسات في الجزائر إجراء سلسلة من التعديلات على السياسات الجبائية، تتوزع على محورين رئيسيين:

المحورالأول: إستحداث تحفيزات جبائية جديدة

- إعفاء المداخيل المتأتية من بيع الملكية الفكرية و براءات الاختراع من الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل الناتجة عن بيع الأبحاث العلمية ؛
- السماح بحرية اختيار الاهتلاك (خطي أو تنازلي أو تصاعدي) للأصول و المعدات التي تدخل ضمن أنشطة البحث و التطوير .

- من أجل تشجيع الشركات على زيادة إنفاقها على البحث و التطوير إستحداث إئتمان ضريبي قدره 30% للنفقات التي تزيد بأكثر من 25% عن نفقات السنة المالية السابقة ، يخصم ذلك الإئتمان من مجموع الضريبة الإجمالية .

المحور الثاني : تعديلات على التحفيزات الحالية

- تعديل المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بحيث يجب ادراج التبرعات للمؤسسات البحثية و مشاريع البحث ضمن الفقرة 3 من هذه المادة كأعباء قابلة للخصم من أجل تحديد النتيجة الجبائية و رفع سقفها إلى 6.000.000 دج .
- تعديل المادة 147 مكرر 2 و رفع نسبة الخصم إلى 50% بالنسبة للنفقات المؤهلة و رفع السقف إلى 500.000.000 دج .
- إعفاء دخول العاملين في مختبرات البحث و وحدات البحث و التطوير داخل المؤسسات بنسبة 25 % من الضريبة على الدخل .
- الإعفاء الجمركي على الأصول التي تستخدمها المؤسسات في انشطة البحث و التطوير
- تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة على الأصول التي تدخل ضمن أنشطة البحث و التطوير
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام و وزارة البحث العلمي و مختبرات البحث التابعة لها بمنح ائتمان ضريبي مناسب للنفقات التي تتحملها الشركات في إطار الشراكة مع مختبرات البحث الجامعية .

في الأخير يجب عند تصميم السياسات ضمان متابعة سيرها تفاديا لاي تجاوزات قانونية ، و وضع آليات فعالة لمراقبة أثر هذه الحوافز على الناتج الابتكاري، و إجراء تقييم دوري للسياسات و تحديثها بناءا على النتائج و التحديات التي تظهر على أرض الواقع .

5. قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. أسماء زينات. (2017). دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 13* (17)، 111-128.
2. المادة 147 مكرر. (2025). *قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025*.
3. المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي. (2025). *الملكية الفكرية*. تاريخ الاسترداد 25 01، 2025، من dgrsdt: https://www.dgrsdt.dz/ar/patents?patent_files=1
4. جيهان كامل محمد شلبي. (10، 2012). مبادئ الحوكمة الضريبية وفقا لمفاهيم دمج المصالح الضريبية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 4*، 1036-1054.

5. حنفي محمود عمرو فتيحة . (2022). دور السياسة الضريبية في معالجة نفقات البحث والتطوير للقطاع الخاص في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 36*(4)، الصفحات 773-839.

6. حنفي محمود عمرو فتيحة . (2022). دور السياسة الضريبية في معالجة نفقات البحث والتطوير للقطاع الخاص في مصر في ضوء بعض الخبرات الدولية. *المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، 36*(4)، 773-839.

7. زهية زيدان. (2022). دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (قراءة في قانون الاستثمار 22-18-2022). *مجلة دراسات جبائية، 11* (2)، 149-166.

8. سامي مراد. (2018). "الاستثمار في الإبتكار: تجارب وخبرات " "دراسة نظرية مسحية" :Investing In Innovation: Experiences And Experiences "survey Theory Study". *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 5*(2)، 12-25.

9. صباح ترغيني. (2020). دراسة استكشافية لمستوى تأثير إدارة المعرفة في أبعاد الابتكار من وجهة نظر تحليلية لآراء عمال مؤسسة ورود، الوادي-الجزائر. *المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية، 3*(1)، 130-162.

10. فوزي لوالبية، و محمد مسعودي. (2020). أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر -دراسة قياسية-. *مجلة البديل الاقتصادي، 6*(1)، 25-40.

11. مبارك لسلوس، نور الدين بربار، و امين تمار. (2012). التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر. *مجلة دراسات جبائية، 1* (1)، 35-64.

12. محمد بن حنة، و عمر قمان. (2024). التحفيزات الجبائية وانعكاساتها في تطور الاستثمار (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية للفترة 2012-2021). *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 8*(2)، 166-180.

المراجع الأجنبية:

1. Abille, A., & Mumuni , S. (2023). Tax incentives, ease of doing business and inflows of FDI in Africa: Does governance matter? *Cogent Economics & Finance, 11*(1), 1-19. doi:https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2164555
2. Akcigit, U., Grigsby, J., Nicholas, T., & Stantcheva, S. (2018). *Taxation and Innovation in the 20th Century*. Cambridge: National Bureau of Economic Research, Inc. Retrieved from https://www.nber.org/papers/w24982
3. Amghar, M., Hassaine, A., & kazi, t. (2018). Les Fondements Théoriques De L'innovation The Theoretical Foundations Of Innovation الأسس النظرية للابتكار. *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية, 2*(1), 248-260.
4. Bechtold, M. (2024). *How to Calculate R&D Tax Credit – A Quick Example Guide*. Retrieved 02 05, 2025, from taxtaker: https://www.kbkg.com/research-and-development/everything-you-need-to-know-about-rd-tax-credits
5. Binbin , T., Baixue , Y., shi, c., & jingjing, y. (2020, december). Tax incentive, R&D investment and firm innovation: Evidence from China. *Journal of Asian Economics, 71*. Retrieved from (https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1049007820301251)
6. Bloom, N., Griffith, R., & Van Reenen, J. (2002). Do R&D tax credits work? Evidence from a panel of countries 1979–1997. *Journal of Public Economics, 85*(1), 1-31.
7. *Bloomberg Tax*. (2024, 01 26). Retrieved 02 04, 2025, from R&D Tax Credits and Deductions: https://pro.bloombergtax.com/insights/federal-tax/rd-tax-credit-and-deducting-rd-expenditures/#who-is-eligible-for-the-r-d-tax-cre

8. Bronwyn, H., & Van Reenen, J. (2000). How effective are fiscal incentives for R&D? A review of the evidence. *Research Policy*, *29*(4-5), 449-469.
9. Crespi, G., Giuliodori, D., Giuliodori, R., & Rodriguez, A. (2016). The effectiveness of tax incentives for R&D+i in developing countries: The case of Argentina. *Research Policy, 45*(10), 2023-2035.
10. legifrance. (2025, 02 06). *Article 244 quater B*. Retrieved from legifrance.gouv.fr: https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000046868633
11. oecd. (2024, 07 10). *Main Science and Technology Indicators*. Retrieved 02 12, 2025, from oecd: https://data-explorer.oecd.org/vis?lc=en&tm=msti&snb=1&vw=tl&df[ds]=dsDisseminateFinalDMZ&df[id]=DSD_MSTI%40DF_MSTI&df[ag]=OECD.STI.STP&df[vs]=&dq=USA%2BFRA.A.G.PT_B1GQ..&to[TIME_PERIOD]=false&lom=LASTNPERIODS&lo=10
12. oecd. (2025). *oecd*. Retrieved 02 15, 2025, from Gross domestic spending on R&D: https://www.oecd.org/en/data/indicators/gross-domestic-spending-on-r-d.html?oecdcontrol-8027380c62-var3=2022&oecdcontrol-4105a61d69-var1=FRA%7CUSA&oecdcontrol-e3f433c5d8-var8=USD_PPP
13. oecd. (2025). *Triadic patent families*. Retrieved 01 18, 2025, from oecd data: https://www.oecd.org/en/data/indicators/triadic-patent-families.html?oecdcontrol-ba93bb3166-var1=FRA%7CUSA&oecdcontrol-a36842ec7c-var3=2021
14. Pecho, M., Markov, S., Wood, P., Auclair, R., & Velayos, F. (2024). *Managing tax incentives in developing countries.* Washington, DC: International Monetary Fund. Retrieved from https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/TNM/2024/English/TNMEA2024007.ashx
15. SEC. 41. CREDIT FOR INCREASING RESEARCH ACTIVITIES. (n.d.). *sec. 41. credit for increasing research activities.* Retrieved 02 02, 2025, from sec. 41. credit for increasing research activities: https://www.irs.gov/pub/irs-regs/research_credit_basic_sec41.pdf
16. world bank group. (2024, 11 30). *world bank group data*. Retrieved 02 12, 2025, from Researchers in R&D (per million people): https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.SCIE.RD.P6?locations=FR-US
17. world bank group. (2025). *Charges for the use of intellectual property, receipts (BoP, current US$) - France, United States*. Retrieved 02 21, 2025, from world bank group;: https://data.worldbank.org/indicator/BX.GSR.ROYL.CD?locations=FR-US
18. world bank group. (2025). *world bank group*. Retrieved 02 15, 2025, from world bank group data: https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD?locations=FR-US
19. world bank groupe. (2024, 11 30). *data bank*. Retrieved 01 25, 2025, from Research and development expenditure (% of GDP): https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
20. world bank groupe. (2025). *High-technology exports (current US$)*. Retrieved 01 15, 2025, from world bank groupe data: https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD?locations=DZ